I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات (أ) الرواتب والأجور وملحقاتها، (ب) معاشات التقاعد، (ج) تعويضات نهاية الخدمة، إضافةً إلى (د) التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.

ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها بقيمة 444 مليار ليرة (15 في المائة) وذلك من 3027 مليار ليرة في كانون الثاني– حزيران 2014 إلى 3472 مليار ليرة في كانون الثاني– حزيران 2015، نتيجة الزيادة في كل مكوناتها:

- الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 176 مليار ليرة (8 في المائة)؛
- معاشات التقاعد بقيمة 175 مليار ليرة (26 في المائة) ليصل المجموع إلى 855 مليار ليرة في كانون الثاني– حزيران 2015، وذلك نتيجة التفاوت في تاريخ الدفعات حيث تم تسديد معاشات التقاعد العائدة لشهر حزيران 2014 خلال شهر تموز 2014. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 26 مليار ليرة (22 في المئة)؛
- التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بقيمة 67 مليار ليرة (54 في المائة) ناتجة بشكل أساسي عن زيادة بقيمة 75 مليار ليرة في المدفوعات لصالح الجامعة اللبنانية.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– حزيران من الأعوام 2013، 2014 و2015

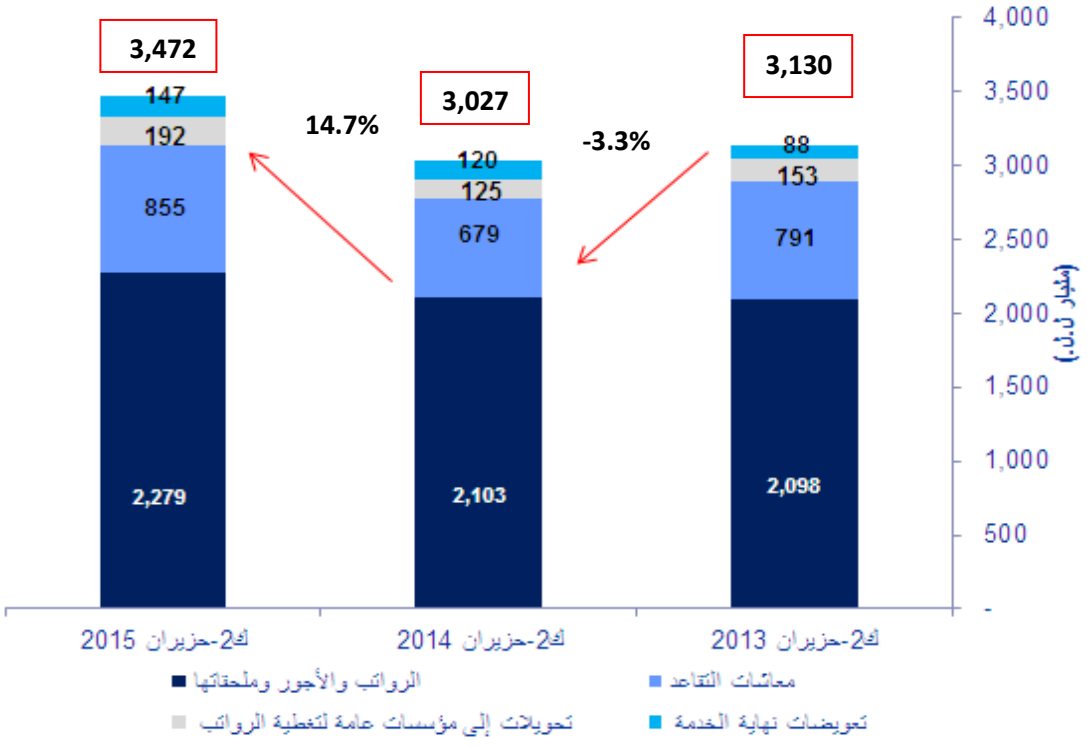

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من النفقات الجارية الأولية[1]، مسجلة نسبة 54 في المائة في كانون الثاني– حزيران من العامين 2013–2014، مع زيادة إلى 65 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2015. مقارنةً مع إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 31 في المائة مع نهاية حزيران 2013 و29 في المائة مع نهاية حزيران 2014، لترتفع إلى 34 في المائة مع نهاية حزيران 2015. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني–حزيران 2015:

الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني– حزيران 2015

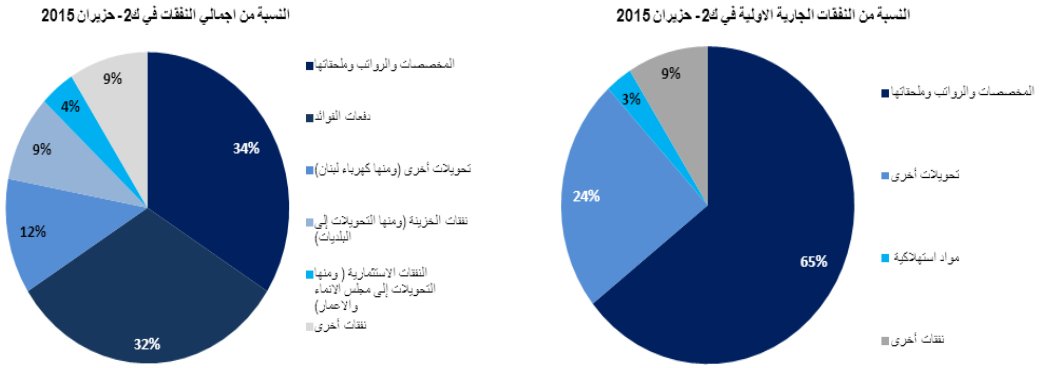

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والاجور وملحقاتها

زادت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 176 مليار ليرة (8 في المائة)، وذلك من 2102 مليار ليرة في كانون الثاني– حزيران 2014 إلى 2278 مليار ليرة في كانون الثاني– حزيران 2015[2]. يعود السبب الأساسي وراء هذا الإرتفاع إلى الزيادة بقيمة 116 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية (منها 93 مليار ليرة عائدة للجيش) وبقيمة 61 مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية. قابل الارتفاع المذكور أعلاه انخفاض بقيمة 4 مليار ليرة في الرواتب العائدة للجمارك نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات بالاضافة إلى تراجع بقيمة 2 مليار ليرة في المنافع الوظيفية العائدة للجهاز التربوي.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية نسبة 72 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني– حزيران 2015، تليها التقديمات الاجتماعية (17 في المائة)، المنافع الوظيفية (5 في المائة) والمدفوعات الأخرى (5 في المائة).

مقارنة مع مجموع الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 30 في المائة خلال كانون الثاني– حزيران 2014 وارتفعت إلى 33 في المائة في كانون الثاني– حزيران 2015. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الانفاق الأولي خلال الفترة المذكورة.

---

[1] تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

[2] تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر حزيران 2015 والمبينة في الرسم البياني رقم 1 أعلاه بسبب تدوير الأرقام.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– حزيران 2014 وكانون الثاني– حزيران 2015

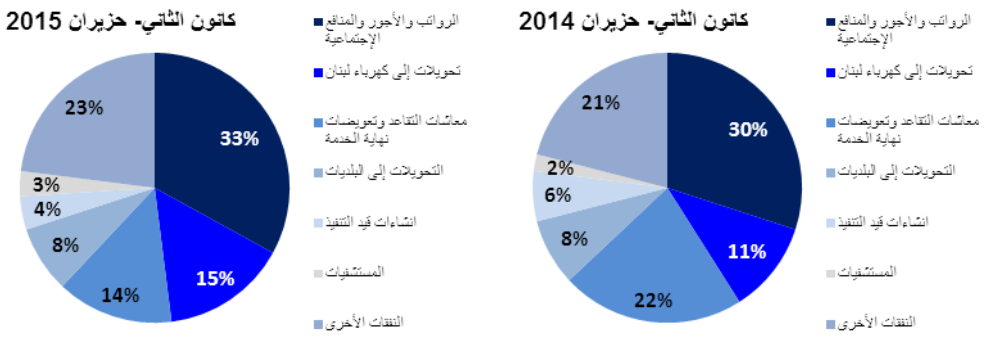

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات المخصصة لمؤسسات العامة بهدف تغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني– حزيران من العامين 2014 و2015

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015
الجهاز العسكري	**1,023**	**1,075**	**40**	**41**	**278**	**393**	**1**	**2**	**1,342**	**1,510**
الجيش	647	685	24	26	140	233	0	0	812	945
قوى الأمن الداخلي	296	298	12	13	105	118	0	0	413	429
قوى الأمن العام	63	72	2	2	26	32	1	1	91	106
قوى أمن الدولة	17	20	1	1	8	9	0	0	27	30
الجهاز التربوي	**390**	**390**	**33**	**31**	**0**	**0**	**6**	**6**	**430**	**427**
الجهاز المدني 1/	**161**	**171**	**32**	**34**	**2**	**3**	**21**	**23**	**217**	**231**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**94**	**94**	**94**	**94**
الجمارك 3/									**19**	**15**
إجمالي الإنفاق	**1,575**	**1,636**	**105**	**106**	**280**	**396**	**123**	**125**	**2,102**	**2,278**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II مخصصات الرواتب والأجور

من إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب الأساسية 1636 مليار ليرة مع نهاية حزيران 2015 بزيادة قدرها 61 مليار ليرة (4 في المائة) مقارنةً مع الفترة المماثلة من العام 2014. جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الرواتب الأساسية للجهازين العسكري والمدني بقيمة 51 مليار ليرة و10 مليار ليرة على التوالي. من الجدير ذكره أن الرواتب الأساسية العائدة للجهاز التربوي حافظت على المستوى نفسه المسجل خلال الفترة المذكورة من العام الماضي.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تعود الزيادة البالغة 5 في المائة في الرواتب الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع المدفوعات المخصصة للعناصر الدائمين في الجيش بقيمة 36 مليار ليرة وقوى الأمن العام بقيمة 7 مليار ليرة وذلك نتيجة تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت الرواتب الأساسية للموظفين المتمرنين والمتعاقدين ارتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة و3 مليار ليرة على التوالي مع نهاية حزيران 2015 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2014. قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة 3 مليار ليرة في مدفوعات البعثات إلى الخارج وتعويضات التدريب.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي لم تلحظ اي تغير خلال فترة كانون الثاني– حزيران 2015 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2014 حيث بقيت ثابتة على مبلغ 390 مليار ليرة. يعود السبب وراء ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة بقيمة 12 مليار ليرة في دفعات الرواتب الأساسية لأساتذة التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي المتعاقدين، نتيجة ارتفاع عدد الأساتذة المتعاقدين في التعليم الابتدائي، والتي قابلها انخفاض في رواتب كل من (1) الأساتذة المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي بقيمة 7 مليار ليرة، و(2) أساتذة التعليم الثانوي بقيمة 4 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

ارتفعت الدفعات لصالح الجهاز المدني بحوالي 10 مليار ليرة (6 في المائة) في كانون الثاني–حزيران 2015 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2014. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى، إذ بلغت 22 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني خلال كانون الثاني– حزيران 2015، تليها وزارة العدل (18 في المائة) ومجلس النواب (10 في المائة) *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*.

بالتفصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الارتفاع الأبرز بنسبة 22 في المائة مع نهاية حزيران 2015، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع الرواتب الأساسية للدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان، العائد بدوره إلى الزيادة في مدفوعات الفروقات بقيمة 9 مليار ليرة. كذلك شهدت أجور العاملين في كل من المديرية العامة في وزارة المالية والمديرية العامة في وزارة الصحة العامة ارتفاعاً بقيمة 2 مليار ليرة و1 مليار ليرة على التوالي في كانون الثاني–حزيران 2015 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2014.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– حزيران من العامين 2014 و2015

(مليون ليرة)	ك2- حزيران 2014	ك2- حزيران 2015	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني
وزارة الخارجية والمغتربين	30,739	37,348	22%
وزارة العدل	30,682	30,822	18%
مجلس النواب	16,393	16,663	10%
رئاسة مجلس الوزراء	14,055	14,525	8%
وزارة المالية	12,377	14,133	8%
وزارة الصحة العامة	8,913	9,940	6%
وزارة الاشغال العامة والنقل	8,663	9,100	5%
وزارة الزراعة	6,969	7,586	4%
وزارة الدفاع الوطني	5,356	5,344	3%
وزارة الداخلية والبلديات	5,139	4,479	3%
اخرى	22,009	21,272	12%
المجموع	**161,295**	**171,211**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بقيمة 116 مليار ليرة (41 في المائة) لتصل إلى 396 مليار ليرة في كانون الثاني– حزيران 2015، نتيجة ارتفاع الدفعات لصالح كل من الجيش، قوى الأمن الداخلي وقوى الامن العام بقيمة 93 مليار ليرة، 14 مليار ليرة و 6 مليار ليرة على التوالي.

بالتحديد، جاء الارتفاع في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الزيادة في (أ) تقديمات الاستشفاء بقيمة 58 مليار ليرة، (ب) منح التعليم بقيمة 22 مليار ليرة، و(ج) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 10 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض في تقديمات الزواج بقيمة 3 مليار ليرة.

ارتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بشكل أساسي نتيجة الزيادة في منح التعليم بقيمة 25 مليار ليرة وتقديمات المرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض في المخصصات الاجتماعية بقيمة 7 مليار ليرة وتقديمات الاستشفاء بقيمة 6 مليار ليرة.

كذلك، ارتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن العام بقيمة 6 مليار ليرة نتيجة زيادة منح التعليم.

C.II اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

لم تشهد اشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة أي تغيير في كانون الثاني– حزيران 2015 عن المبلغ المسجل في الفترة ذاتها من العام 2014 والبالغ 94 مليار ليرة.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb